الأنباء
الخميس 16 مايو 2013

### جلسة نيابية جديدة غدا.. والـ "60" يصبح نافذا اعتبارا من الاثنين المقبل ما لم يتم التوافق على قانون جديد

# تفاهمات «14 أيار» أحيت تحالف «14 آذار».. وأجهضت «الأرثوذكسي»

سقط مشروع القانون الأرثوذكسي للانتخابات في لبنان، بضربة النصاب القاضية، وخرج العماد ميشال عون من لقاء مع رئيس المجلس نبيه بري، ليوجه انتقادات حادة لمن خذله في المشروع الذي يرى فيه الطريق الأفضل لتأمين التمثيل المسيحي الصحيح، قاصدا حزب القوات اللبنانية دون ان يسميه، في الوقت الذي كانت فيه القوات تضع توقيعها على اقتراح قانون مختلط الى جانب تيار المستقبل وحزب وليد جنبلاط والمسيحيين المستقلين، باستثناء حزب الكتائب الذي تحفظ على توزيع دوائر المختلط الانتخابية، ولكنه لم يرفض الاقتراح من أساسه.

عون حمل من وافق من المسيحيين على الاقتراح المختلط مسؤولية التفريط بحقوق المسيحيين، وأسف لما وصفه بنقد ميثاق العيش المشترك، وهو هنا ربما يقصد حلفاءه في حزب الله وفي حركة أمل الذين لم يظهروا الحماسة التي كان يتوقعها في الحضور بكثافة الى مجلس النواب، وكأنهم على علم بأن المشروع الأرثوذكسي لن يمر. ويبدو ان العودة الى صيغة القانون المختلط بين الأكثرية والنسبية، كانت محل دراسة على مستوى تحالف أمل وحزب الله في ظل رفض الرئيس ميشال سليمان وتيار المستقبل ووليد جنبلاط للمشروع الأرثوذكسي، بدليل تصريح ادلى به النائب كامل الرفاعي عضو كتلة الوفاء للمقاومة لـ «الأنباء» يوم الثلاثاء حيث أكد فيه ان مصير الجلسة التشريعية التي ستعقد الأربعاء التأجيل الحتمي بسبب مقاطعة تيار المستقبل وجبهة النضال والقوات اللبنانية وكتلة ميقاتي. وحدد يوم الجمعة مساء كموعد جديد للجلسة المقبلة، وهو ما أعلنه الرئيس نبيه بري امس، بعد جلسة شكلية للمجلس، اعلن فيها التأجيل «حرصا على التوافق، ونظرا للتطورات»، ودعا الى اجتماع لجنة التواصل النيابية الساعة الواحدة، ثم الساعة السادسة مساء، واعتبر إعلانه هذا بمثابة اعتراف ضمني بسقوط الاقتراح الأرثوذكسي.

**مصادر لـ «الأنباء»: الكتائب تتحفظ على «المختلط» لجهة ضم الناخبين الشيعة والأرمن إلى دائرة الجبل الشمالي**

وعلمت «الأنباء» من مصادر نيابية ان مجلس النواب الذي تحول بكل روافده السياسية الى قانون الانتخابات المختلط، عليه ان يحسم أمره قبل يوم الأحد. ويشار الى ان اياما معدودة تفصل مجلس النواب اللبناني عن قانون انتخابه القديم المعروف بقانون الستين الذي تنتهي مهلة تعليق مفاعيله 19 الجاري، كما ان 35 يوما هي كل ما تبقى من عمر ولاية هذا المجلس، ما لم يتفق على تمديده لنفسه، تقنيا او سياسيا لفترة غير محددة بعد.

وشارك الان عون، ممثل الكتلة العونية في اجتماع لجنة التواصل برئاسة بري.

وطفت المرارة على كلام عون تبلغه من الرئيس بري تعذر تأمين 65 نائبا لتوفير نصاب جلسة إقرار المشروع الأرثوذكسي، في ظل انضمام كتلة القوات اللبنانية الى مسوقي اقتراح القانون المختلط، وتردد حزب الكتائب في هذا الشأن، حيث قال: سمعت تصاريح البعض اليوم ولم اتوخ منها خيرا، وهي نكثت بالوعود المقطوعة، واسقطت اهم قانون بالنسبة للمسيحيين، وان الحكم في لبنان منذ العام 1992 لم يكن حكما قائما على شرعية، وقد تكررت اللاشرعية فيه من صياغة القوانين، لأن المجالس المنتخبة كانت كلها من انتاج قانون لا يأخذ اكثر من 13٪ من اللبنانيين سنة 1992.

وقال: بموجب هكذا قانون لم تحترم المناصفة بين المسيحيين والمسلمين، ولا التمثيل الصحيح، لقد اعطينا حظا للمسيحيين كي يسترجعوا حقوقهم وكان عندنا امل بالفريق الآخر ان يعرف ان الوطن لا يقوم الا على العدل والمساواة، ومع الاسف النقض جاء من المسيحيين ونأسف لهذه النتيجة، العدالة غير موجودة في القانون الحالي، وعدالة المساءلة في مجلس النواب غير متوافرة منذ 24 سنة حتى اليوم، لذلك صار اذا اتفق اثنان على السرقة، فعلينا ان نؤمن الاجماع لرد المسروق. وقال: اسفي كبير على الخيارات السياسية القائمة في بلد ينقض العيش المشترك، العدل هو الاساس، هو الذي يثبت اركان الوطن، وهم كل همهم كسب المقاعد.

وكان حزب الكتائب اعلن بلسان النائب سامي الجميل تحفظه على اقتراح القانون المختلط بسبب لحظة جعل محافظة جبل لبنان دائرتين انتخابيتين فقط، الشوف وعاليه دائرة واحدة والمتن الجنوبي (بعبدا) والمتن الشمالي وكسروان وجبيل دائرة ثانية، وامل الجميل بحل منصف للجميع، في اشارة الى ان هذه التوزيعة فرضها وليد جنبلاط الذي رفض بالمطلق جعل قضاء بعبدا ضمن دائرة الشوف ـ عاليه، ودعا الى توزيعة بعيدة عن الاستنسابية في تقسيم الدوائر والمحافظات، لهذا قال الجميل لم نوقع على الاقتراح المختلط. مصدر قريب من حزب الكتائب اوضح لـ «الأنباء» سبب تحفظه على القانون المختلط المطروح بالقول ان ضم دائرة بعبدا الى دوائر المتن الشمالي وكسروان وجبيل يضيف الى رصيد العماد عون نحو 50 الف صوت شيعي وارمني، الامر الذي يضعف فريق 14 آذار بشكل كبير. ويشير المصدر الى وجود 25 الف ناخب شيعي في ضاحية بيروت الجنوبية يتبعون دائرة بعبدا اضافة الى 12 الف ناخب شيعي في قضاء جبيل ونحو الف ناخب في كسروان ومثلهم في المتن الشمالي، يضاف اليهم 13 الف ناخب ارمني في المتن الشمالي (برج حمود) ونحو الف ناخب في كسروان ومثلهم في جبيل وهو من حلفاء العماد عون. وردا على سؤال عن عدم توقف فريق القوات اللبنانية امام هذه التوزيعات، علما انها في موقع الخصومة الاشد مع تيار عون، قال المصدر القريب من الكتائب ان د.سمير جعجع يعتمد على دوائر محافظة الشمال، وله نائب مضمون في دائرة الشوف (جورج عدوان) وليس في طموحه الفوز في جبيل او كسروان. منسق الامانة العامة لقوى 14 آذار فارس سعيد قال تعقيبا على الجلسة النيابية: لقد خربنا الفتنة واكدنا على العيش المشترك، وقال ان بري طرح القانون وعليه ان يدرجه على جدول اعمال مجلس النواب وان تنازل 14 آذار الذي حقق هذا القانون كان من اجل الوطن.

● بيروت ـ عمر حبنجر
أحمد عز الدين

رئيس مجلس النواب نبيه بري معلناً عدم اكتمال النصاب لعقد جلسة اقرار القانون الانتخابي (محمود الطويل)

النائب ميشيل عون في مؤتمر صحافي بعد فشل انعقاد الجلسة

# الهبر لـ «الأنباء»: سلاح حزب الله ضمن الإستراتيجية الدفاعية الإيرانية

حذر عضو «حزب الكتائب» النائب فادي الهبر من «ان الانقسام السياسي في لبنان بات مرعبا بعدما تخطى الانقسام العمودي بفعل الحرب في سورية ومشاركة حزب الله في القتال لصالح النظام السوري»، منبها الى «ان البلد يتجه إلى انقسام قاتل بين قوى 8 آذار وفريق 14 آذار»، مشيرا الى أن هذا الانقسام يؤدي إلى شد حبال وعض اصابع في موضوع تشكيل الحكومة واقرار قانون الانتخاب»، لافتا إلى أن فريق 8 آذار يحاول وضع توازن بين تشكيلة الحكومة وقانون الانتخابات، معتبرا «ان سلاح حزب الله ضمن الاستراتيجية الدفاعية الإيرانية وليس سلاحا لبنانيا بل يؤتمر للدفاع عن سورية وإيران»، مؤكدا «ان المحرك الحقيقي لهذا السلاح هو إيراني»، مشددا على «ان الحرب في الداخل السوري والوضع في لبنان والعراق هو بإدارة إيرانية»، موضحا «ان هذا الامتداد يجعل من ايران اللاعب الاقوى على المستوى الاقليمي». وقال الهبر في تصريح لـ «الأنباء»: «ان الوضع في لبنان صعب للغاية، وليس في اطاره الطبيعي، وقوى 8 آذار تستغل الظروف بشأن مشروع قانون الانتخابات، وتحاول فرض «القانون الارثوذكسي» بشكل أو بآخر، ولكن هناك مشكلة ميثاقية في البلد، ولا اعتقد انه سيمشي الحال».

فادي الهبر

**نؤيد حكومة «صنع في لبنان» ولا تكون خاضعة لرغبات عون وحزب الله**

وفي موضوع تشكيل الحكومة اعتبر الهبر «ان هناك موجة عنف من قبل 8 آذار عبر التهويل على النائب وليد جنبلاط والرئيس المكلف تمام سلام وعلى 14 آذار بموضوع تشكيل الحكومة، من خلال برنامج حزب الله ووهج سلاحه الذي يؤثر على مسار البلد»، آملا «ان ترتب الأمور وتشكل الحكومة بشكل أو بآخر، وان تكون حكومة وفاقية لها طابع وطني ويديرها الرئيس المكلف، وبعيدة كل البعد عن مزاج ونظرة التحكم من قبل حزب الله والعماد ميشال عون».

واضاف «نحن لا نؤيد تشكيل حكومة أمر واقع، نحن مع حكومة تشكل اكثرية في المجلس النيابي، فإذا جاء النائب جنبلاط ودعم حكومة وأخذت الأكثرية ووقعها رئيس الجمهورية لا تكون حكومة أمر واقع، انما حكومة غير خاضعة لرغبات عون وحزب الله، وتكون حكومة «صنع في لبنان» ومن صنع الرئيس المكلف ورئيس الجمهورية، إننا نأمل ألا تطول مدة تشكيل الحكومة لأن التأخير يضعف الفرص امامها».

ورأى الهبر «ان المعرقل الاساسي لولادة الحكومة حزب الله، الذي يسعى لوضع يده على البلد كله»، مشيرا الى «ان الانقسام قاتل بين اللبنانيين»، وقال: «ان حزب الله وضع لبنان تحت عنوان القتال في سورية، وادخل اللبنانيين بمعمعة الحرب السورية».

وتعليقا على التصريحات الايرانية الأخيرة بشأن لبنان قال: «لقد اظهرت تلك التصريحات بوضوح ان حزب الله يدار ويشغل من قبل ايران، وهذا اضعاف لقيادة حزب الله، الذي اصبح فصيلا لدى إيران ومصالحها التي تمتد إلى العراق وسورية ولبنان، لقد اصبح الداخل اللبناني والسوري والعراقي تابعا عمليا للاستراتيجية والمصالح الإيرانية، واصبح الايرانيون يشاركون في الحرب ويثبتون وجودهم من الخليج امتدادا للعراق وسورية والحدود اللبنانية، فعلى المستوى الاقليمي بات الايرانيون لاعبا اساسيا، حيث يستغلون المعادلات العالمية والإقليمية بين الروس والأميركيين والأوروبيين وتركيا، انطلاقا من انهم اللاعب الذي يدير العمليات داخل حزب الله، الايرانيون يديرون الاستراتيجية الدفاعية الايرانية الممتدة من ايران إلى العراق وسورية ولبنان».

● بيروت ـ أحمد منصور

# جنبلاط: إما وزارة الطاقة.. أو.. لا دروز في حكومة سلام!

أبلغ النائب وليد جنبلاط الرئيس المكلف تمام سلام المضمون نفسه، الذي ابلغه لبعض الحلقة الضيقة المحيطة به «لن نرضى بعد اليوم الا تهبط التشكيلة الحكومية الى المختارة قبل القصر الجمهوري، لوضع الاسم الدرزي في الوزارة المناسبة»، واسر موفدوه على مسامع اهل المصيطبة وبعبدا وما بينهما الآتي: «اذا كنتم تريدون ان تسيروا مع عون بإعطاء وزارة الطاقة (النفط) الى صهره مجددا، فإن تشكيلتكم الحكومية ستحرم من اي وزير اشتراكي».

وجنبلاط لا يتصرف كونه رئيس «الاشتراكيين»: «إنني في هذا الموقف امثل زعيم الطائفة، وبالتالي اما وزارة الطاقة، واما لا دروز في حكومة سلام».

يكمل بلغة التحدي نفسها: «فليشكلوا حكومة ليس فيها وزراء من الطائفة الدرزية، وليحكموا البلد، اذا كانوا يستطيعون»، «لا تجربونا» أعادها جنبلاط أكثر من مرة، فـ «حكومة الأمر الواقع» (بلا وزارة الطاقة للاشتراكيين) في قاموس «وليد بيك» تعني تعيين الوزراء الدروز وفق ما يريد المؤلفون وليس تبعا لحساباته، ان «الجبل، من الشوف الى عالية وحاصبيا لم يقل كلمته الفعلية بعد.. ولكن اذا دقت الساعة فإننا سنقطع الطرق من الشويفات وخلدة حتى حاصبيا، وستكون الطائفة الدرزية في موقف واحد متضامن».

# المحكمة الدولية تطلب تعزيز الحماية لقضاتها اللبنانيين

زار رئيس قلم المحكمة الدولية الخاصة لبنان بالإنابة داريل موندس النائب العام التمييزي القاضي حاتم ماضي، وأبلغه عزم المحكمة على بدء المحاكمات في الخريف المقبل، كما أثار معه مسألة الحماية الأمنية للقضاة اللبنانيين الاعضاء في هيئة المحكمة الدولية.

وأعلن مصدر في المحكمة لـ «الأنباء»: أن «طلب تعزيز حماية القضاة، يأتي على خلفية قرار السلطات اللبنانية بتقليص عدد العسكريين المرافقين لكل القضاة في لبنان». وأكد المصدر أن «المحكمة قلقة على حياة قضاتها سواء خلال انتقالهم من لاهاي الى بيروت في إجازاتهم، أو على عائلاتهم ومنازلهم في لبنان، خصوصا في هذه المرحلة البالغة التعقيد أمنيا وسياسيا».

● بيروت ـ يوسف دياب

# تفاصيل «ليلة سقوط الأرثوذكسي».. وحسابات الربح والخسارة

في معركة قانون الانتخابات التي استمرت اشهرا وتظل مفتوحة حتى اللحظة الأخيرة على المفاجآت، مورست كل أنواع المناورات السياسية ونزل كل الأفرقاء السياسيين بثقلهم مستخدمين كل ما لديهم من خبرات ومواهب وكل الأساليب والوسائل السياسية «المشروعة» التي تشمل الابتزاز والضغط والبلف والتضليل، لتكون النتيجة يوم انطلاق الجلسات المفصلية في فترة ما بين 15 و19 الجاري أن أي قانون جديد للانتخابات المتعذر إجراؤها لن يمر لا بالتوافق ولا بالتصويت، وأن «التمديد» للمجلس النيابي سيكون سيد الموقف. قبل ساعات من «جلسة الأرثوذكسي»، حصل اتفاق سياسي بين «المستقبل والقوات والاشتراكي» حول القانون المختلط إثر حركة اتصالات كثيفة امتدت حتى ساعة متقدمة من الليل، اتفاق كان صعبا ومتعذرا في الأسابيع الماضية، لكنه صار ممكنا تحت ضغط الأحداث وبعدما بات «الأرثوذكسي» مشروعا جديا كاد أن يصبح واقعا قانونيا وسياسيا في غضون أيام. وهذا الاتفاق الذي اعلن صباح امس وقبل انعقاد الجلسة النيابية يقوم على اعتماد 55٪ من المقاعد النيابية (69 نائبا) على أساس النظام الأكثري وعلى أساس 27 دائرة انتخابية، و45٪ من المقاعد النيابية (59 نائبا) على أساس النظام النسبي ضمن 6 محافظات.

وهذا القانون طرحه في الأساس الرئيس نبيه بري وتلقفته القوات اللبنانية مع تعديلات غير أساسية وبذلت محاولات أولى غير ناجحة مع المستقبل وعبره مع «الاشتراكي» لتبنيه كأفضل مشروع يمكن التوافق عليه، وكأفضل مخرج من مأزق «القانون الأرثوذكسي» المرفوض كليا من الحريري وجنبلاط، والذي تحول الى مصدر تهديد فعلي لوحدة وتماسك تحالف 14 آذار، وأما الاتفاق الذي تم التوصل إليه ليل اول من امس فقد حصل بعد:

1 ـ «تنازلات» قدمها الرئيس سعد الحريري مثل قبوله خفض عدد المحافظات من 9 الى 6.

2 ـ موافقة النائب وليد جنبلاط الذي «مشى» بالمشروع بعدما تمت مراعاة وضعه الخاص في الجبل وتقسيمه الى محافظتين الأولى تضم الشوف وعاليه والثانية تضم الأقضية الأربعة المتبقية (بعبدا، المتن، كسروان، جبيل). هذا الاتفاق لم يدخل حزب الكتائب الى دائرته بعد بشكل كامل، حيث تحفظت على «المختلط» لثلاثة أسباب: الأول أنه لا يحقق للمسيحيين مطلبهم في مناصفة فعلية ولا يقترب من القانون الأرثوذكسي بالحد المطلوب، وهناك أوجه شبه كثيرة بينه وبين قانون الستين، والثاني هو أنه ينقصه الوضوح والدقة بالنسبة الى عدد الدوائر وتقسيمها ومن من النواب سينتخب على أساس أكثري ومن على أساس نسبي، أما السبب الثالث فإنه يتصل بوضع المتن الذي تم إلحاقه وتذويبه وضرب خصوصيته.

3 ـ ما حدث في جلسة امس يمكن أن يكون مدخلا موضوعيا الى تسوية سياسية أو ما يمكن اعتباره «ميني دوحة» مبنية على مقايضة الحكومة بقانون الانتخابات وتترجم عمليا في سقوط متبادل لـ «حكومة الأمر الواقع» (14 او 8 ـ 8 ـ 8) ولـ «قانون الأمر الواقع» (الأرثوذكسي أو المختلط)، أما التسوية فتقوم على تفاهم حول بندين أو مبدأين أساسيين:

● التمديد للمجلس النيابي على أن ينحصر البحث في تفاصيل التمديد: مدته الزمنية وشروطه السياسية، فيكون تمديدا خاضعا لسقف زمني محدد، على أن يصار خلال فترة التمديد الى بذل محاولة جديدة لوضع قانون انتخابات جديد متوافق عليه، وإذا تعذر ذلك إجراء الانتخابات على أساس القانون النافذ (الستين).

● تشكيل حكومة سياسية في ظل الغموض الذي يلف الانتخابات ولضرورات المرحلة الدقيقة التي تتطلب حكومة إدارة أزمة واتخاذ قرارات، وهذه الحكومة السياسية تفترض مراعاة مطالب «الثنائي الشيعي» وحليفه التيار الوطني الحر، بما في ذلك مسألة الثلث المعطل الذي سيكون مموها عبر إعطاء الرئيس بري امتياز تسمية وزير محسوب من «حصة الوسطيين».

شهدنا في الأيام الأخيرة احتدام المواجهة في ذروتها واستخدام كل طرف الأسلحة السياسية والإعلامية الثقيلة التي في حوزته: الفريق الشيعي، خصوصا، شن حملة شعواء على «حكومة الأمر الواقع» بلغت حد التخويف واعتبارها مصدر تهديد للاستقرار والوحدة الوطنية، وكانت النتيجة أن سقطت هذه الحكومة أو على الأقل جمدت وسحبت موقتا من التداول الى حين اتضاح مسار ونتائج الجلسة النيابية. في المقابل فإن الفريق السني، خصوصا، شن حملة شعواء على القانون الأرثوذكسي بلغت حد التخويف واعتباره مصدر تهديد للعيش المشترك و«اغتيالا» للبنان، وكانت النتيجة أن تم إجهاض القانون الأرثوذكسي قبل أن يولد، والنتيجة «لا حكومة أمر واقع» ولا «قانون أمر واقع»، لتفتح الطريق أمام التمديد الذي بات «أمرا واقعا».

4 ـ في النتائج السياسية وحسابات الربح والخسارة، هذه الملاحظات والخلاصات الأولية:

● نجحت قوى 14 آذار في تجاوز «أخطر قطوع واختبار» منذ قيامها، فهذا التحالف الذي عرف أوقاتا صعبة واهتزازات خصوصا بعد خروجه من الحكم، واجه في الآونة الأخيرة احتمال «انفراط عقده وانهياره بسبب الخلاف الكبير والجذري حول القانون الأرثوذكسي بين المستقبل و«الثنائي المسيحي» في 14 آذار (الكتائب والقوات).

● لم تنجح الأحزاب المسيحية أو ما اصطلح على تسميته «أحزاب بكركي» في التجربة السياسية الأكثر جدية التي خاضتها موحدة في مرحلة ما بعد الطائف، وفي كسب أولى وأهم المعارك السياسية التي خاضتها مجتمعة رغم ما بينها من اختلافات سياسية وهي معركة قانون الانتخابات، ولم تتمكن من الوصول مجتمعة الى خط النهاية ومع موقف موحد. وانفراط عقد هذا الائتلاف المسيحي من شأنه أن يضعف العنصر والتأثير المسيحي في المعادلة السياسية العامة، وأن يرد الاعتبار الى المعادلة السنية الشيعية، صراعا وتسوية، والى دور جنبلاط في هذه المعادلة.

● الاتفاق الثلاثي حول القانون المختلط هو مشروع أو نواة تحالف انتخابي في الانتخابات المقبلة بين المستقبل. والقوات والاشتراكي في «إعادة منقحة» لانتخابات العام 2009.

● هذه معركة سياسية انتهت الى التعادل السلبي بين فريقي 8 و 14 آذار، أي طرف لم يصب بخسارة سياسية جسيمة، وأكثر من طرف بإمكانه أن يدعي الربح ويشعر بالارتياح:

ـ الرئيس نبيه بري نجح في نهاية المطاف في أن يجلب الجميع بمن فيهم الحريري وجنبلاط الى ملعبه، الى ملعب القانون المختلط والقبول بـ «النسبية» ولو جزئيا.

ـ الرئيس سعد الحريري ربح وحدة 14 آذار واستمرارها تحت قيادته ولو تطلب الأمر تنازلات شكلية في قانون مختلط لن يمر.

ـ النائب وليد جنبلاط ثبت وضعه الخاص في الجبل وهذه المرة بقوته الذاتية، ونجح في «إطاحة الأرثوذكسي» (الذي شكل مصدر خطر كبير عليه ومشروع تحجيمه وإلغائه سياسيا)، بانخراطه في «القانون المختلط».

ـ رئيس حزب القوات اللبنانية د.سمير جعجع نجح سياسيا في الخروج من «مأزق الأرثوذكسي» وفي تجاوز وضع صعب وعصيب وصلت فيه علاقته مع المستقبل وقوى 14 آذار الى خطر التفكك والانهيار. ونجح في ذلك بقوته السياسية وعبر «لعبة حافة الهاوية» وعملية تفاوضية صعبة ومعقدة مع المستقبل توصل في نهايتها الى إقناعه بتقديم تنازلات أو حمله على ذلك تحت وطأة التهديد بلعب ورقة القانون الأرثوذكسي «حتى النهاية». وما لم يستطع جعجع الحصول عليه على امتداد أسابيع حصل عليه في ساعات، وتحديدا في استخدام الأرثوذكسي للوصول الى المختلط وإسقاط قانون الستين.

من الصعب تحديد من رمى طوق النجاة للآخر: بري أم جعجع؟ في البداية راهن جعجع على بري بعدما شعر بمخاطر الأرثوذكسي أن بري لن يوصل هذا القانون الى التصويت في الهيئة العامة. وفي النهاية كان بري المحرج بالتصويت على القانون الأرثوذكسي يراهن على أن جعجع سيتخلى عن هذا القانون لمصلحة «المختلط». ولكن بري لم يكن يتوقع اتفاقا حول «مختلط معدل» بين جعجع والحريري وجنبلاط.

في الواقع، أوجدت «معركة قانون الانتخابات» مساحة سياسية مشتركة بين بري وجعجع جرى فيها تبادل خدمات: الأول استفاد من جعجع في عملية الضغط على المستقبل و«ابتزازه»، والثاني استفاد من «قانون بري» في عملية الضغط على المستقبل وجنبلاط ولإسقاط قانون الستين.

ـ العماد ميشال عون خسر معركة القانون الأرثوذكسي التي لم تصل الى «نهاية سعيدة» ولكنه ربح في مجال آخر يعتبره أكثر حيوية وارتباطا بوضعه الشعبي والانتخابي لأنه خاض معركة الأرثوذكسي من خلفية معركة تحصيل الحقوق المسيحية المسلوبة والمصادرة من الطائف، وسيصور الخسارة خسارة للمسيحيين يتحمل مسؤوليتها من تراجع ولم يف بالتزاماته وبما اتفق عليه في بكركي. ومن المتوقع أن تعود علاقة عون وجعجع الى سابق عهدها من التوتر والتأزم، وأن نسمع سجالات ومواجهات تذكر بتلك التي حصلت في بداية التسعينيات حول الطائف وتحديد المسؤوليات وتبادل الاتهامات، كما من المتوقع تبعا لموقف حزب الكتائب إذا استمر في تحفظه على «القانون المختلط» أن يكون هذا مدخلا الى تحالف انتخابي بين عون والجميل في إطار خلط أوراق على الساحة المسيحية خصوصا واللبنانية عموما.

ـ حزب الله الذي يتابع مجريات هذه المعركة بصفة «مراقب» مكتفيا بتحديد موقف يتناسب مع متطلبات حليفه عون بتأييد الأرثوذكسي، لكنه موقف لا يصرف سياسيا ويظل من دون قيمة فعلية في حال لم يعرض «الأرثوذكسي» على التصويت وتوافرت له أكثرية. حزب الله سيكون من أبرز الرابحين في نهاية المطاف عندما تنتهي هذه المعركة الطاحنة الى «اللاشيء»، أي الى التمديد للوضع القائم. وما كان حاصلا في النصف الأول من العام 2013 ستشهد مثيلا له في النصف الثاني الذي سيكون امتدادا لما سبق، فيما يكون التمديد عنوان المرحلة.